



UN LIBRARY

JUL 11 1990

UN/SA COLLECTION



Distr.
GENERAL

E/1990/72
15 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاورات
التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩
القرار ٩٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ عن تنفيذ الوكالات المتخصصة
والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة . وفي الفقرة ١٤ من القرار ، طلب المجلس الى رئيسه أن يواصل إقامة
اتصالات وثيقة بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى المجلس .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين القرار ٨٥/٤٤ المؤرخ في
١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وطلبت في الفقرة ١٧ منه الى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في اتخاذ التدابير
المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم
المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٣ - ومع سראسة القرارين المذكورين أعلاه ، وفي ضوء حصول نامبيريا على استقلالها ، ينبغي أن تبرز الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة تدابير الدعم القائمة وصياغة برامج إضافية لمساعدة الاقاليم التي لا تزال مشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي كل في إطار ولاياتها . إن غالبية الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي جزر صغيرة الحجم ، وعدد سكانها قليل ، ومنعزلة جغرافيا . وتتعرض من جراء موقعها للكوارث الطبيعية ، مثل إحصاء موجو في البحر الكاريبي وإعصار أوبا في المحيط الهادئ ، اللذين اجتاحا مؤخرا بعض هذه الجزر . كما أن هذه الخصائص ، بالإضافة الى مستوى التنمية الاقتصادية المنخفض تجعل هذه الاقاليم تعتمد على المساعدة الخارجية . ويتعين دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية الى دراسة واستعراض ظروف كل اقليم على حدة كيما تأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة لتحويل الموارد بصورة متزايدة الى الشعوب المعنية ، وتتخذ التدابير الملائمة ، كل في مجال اختصاصها ، من أجل تعجيل النهوض بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم .

٤ - ووفقا لاحكام قرار المجلس ٩٥/١٩٨٩ ، حافظ رئيس المجلس على اتصال وثيق مع رئيس اللجنة الخاصة أثناء الفترة قيد الاستعراض ، وعلى أساس هذه الاتصالات وفي ضوء التطورات ذات الصلة ، يقدم للمجلس الملاحظات الواردة أدناه بهدف تسهيل نظر المجلس في هذا البند .

٥ - وتابع أعضاء المجلس واللجنة الخاصة خلال السنة ، بصورة وثيقة ، أعمالهم المتمثلة بالبند . ويرى الرئيس أن من المفيد والاساسي مواصلة هذه الاتصالات وهذا التعاون بهدف تعبئة أقصى قدر من المساعدة الممكنة لصالح شعوب الاقاليم التي لا تزال مشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٦ - ووفقا للمعلومات الشاملة المقدمة من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على نحو ما ورد في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/45/309) ، واصل عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، تقديم المساعدة ، بدرجات مختلفة ، كل في مجال اختصاصها ، الى شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، استجابة للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة . ويشير التقرير أيضا الى أن عددا متزايدا من هذه المؤسسات قدمت أو صاغت برامج المساعدة هذه من مواردها الخاصة المدرجة في

الميزانية ، بالإضافة الى مساهماتها الخاصة بوصفها وكالات منفذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وهو المقدم الأولي للمساعدة .

٧ - واستمر تمويل عدد من مشاريع المساعدة ، بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون الوثيق مع وكالات ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة . ويلاحظ رئيس المجلس أن أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الرابعة (١٩٨٧ - ١٩٩١) الموضوعة لبعض هذه الاقاليم تشمل ما يلي : اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ٢ ٩١٣ ٠٠٠ دولار ، وأنغولا ، ١ ٠٦٦ ٠٠٠ دولار ، وبرمودا ، ٦٩٤ ٠٠٠ دولار ، وتوكيلاو ، ١ ١٥١ ٠٠٠ دولار ، وجزر تركس وكايكوس ، ٧٥٣ ٠٠٠ دولار ، وجزر فرجن البريطانية ، ٢٣٩ ٠٠٠ دولار ، وجزر كايمان ، ٥٨٤ ٠٠٠ دولار ، وسانت هيلانة ، ٤٦٥ ٠٠٠ دولار ، ومونتسيرات ، ٦٧٦ ٠٠٠ دولار . وتغطي هذه المشاريع المساعدة في القطاعات الاقتصادية الأولية مثل السياحة ، والزراعة ، ومصائد الاسماك ، والصناعة ، والنقل ، والاتصالات ، وتوليد الطاقة ، فضلا عن القطاعات الاجتماعية والتعليمية ، وينفذها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق ، بحسب الاقتضاء ، مع الاتحاد الكاريبي . وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، شرعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تقديم خدمات استشارية لإنشاء صناعات صيد الاسماك في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٨ - وفي أعقاب إعصار هوغو الذي اجتاح خمسة بلدان في منطقة البحر الكاريبي في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أرسلت الفاو بعثة خاصة الى المنطقة ، اتضح من نتائجها ، أن جزر فرجن البريطانية أصيبت بأضرار تبلغ ١,٣ من ملايين الدولارات ومونتسيرات ، ٥,٨ من ملايين الدولارات . وأصيب ما يربو على ٣٢ و ٣٥ في المائة على التوالي من مصائد الاسماك وهي النشاط الاقتصادي الرئيسي في الاقليات بأضرار بالغة . وعلى أساس تقرير البعثة ، قدمت الفاو مساعدة طارئة لجزر فرجن البريطانية بلغت ٥٩٩ ٢٥٠ دولارا ولمونتسيرات بلغت ٥٥٩ ٨٥٠ دولارا ، بالإضافة الى المخصصات القائمة . وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الخاصة للبرنامج لمساعدة أعضاء منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي ، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية ومونتسيرات .

٩ - ووجه رئيس المجلس النظر الى الاقتصادات الهشة للغاية لهذه الاقاليم الجزرية الصغيرة وأكد على استمرار الاحتياجات الملحة لشعوبها . وفي حين لاحظ مع التقدير المساعدة المتزايدة المقدمة لها ، ناشد الرئيس الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى

المعنية تركيز اهتمامها المتجدد على الاقاليم التي ما فتئت مشحولة بالوماية وغير متمتعة بالحكم الذاتي بحيث توسع وتزيد من برامج مساعدتها إليها . ويضع رئيس المجلس بصفة خاصة في اعتباره الحاجة الملحة الى المساعدة الخارجية لعدد من الاقاليم التابعة الصغيرة التي لم تحدد لها بعد أرقام تخطيط إرشادية . فهناك حاجة ماسة للغاية لمساعدة هذه الاقاليم لضمان تقدم مكانها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشفافية .

١٠ - وينبغي بذل جهود متجددة لضمان التدفق المتزايد للأموال اللازمة لإعداد برامج المساعدة ، وبخاصة لدعم مؤسسات التمويل الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة . وينبغي ، مع مراعاة الحاجة الى أقصى قدر من المرونة ، أن تتخذ هذه المؤسسات خطوات لإزالة أي قيود أو صعوبات قائمة لضمان إتاحة الموارد الإضافية اللازمة . ويتسم دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية بأهمية خاصة . وعملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٨٥/٤٤ ، والفقرة ١٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٥/١٩٨٩ ، يتعين على الرؤساء التنفيذيين صياغة اقتراحات واقعية تنظر فيها أجهزتها الادارية والتشريعية . وفي الوقت ذاته ، فإن الوكالات والمؤسسات التي اعتمدت الى حد كبير على الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ينبغي أن تواصل مساعيها لاجاد سبل ووسائل لإدراج أو زيادة المخصصات في ميزانياتها العادية للبدء في المشاريع المفيدة للشعوب المعنية وتوسيع هذه المشاريع .

١١ - ويرحب رئيس المجلس بالمبادرة المستمرة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحافظة على اتصال وثيق فيما بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وفي تنسيق أنشطة الوكالات عن طريق تقديم المساعدة الفعالة لشعوب الاقاليم المستعمرة . إن المشاركة النشطة لممثلي حكومات الاقاليم المشحولة بالوماية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة للوكالات والمؤسسات ساهمت على نحو شابت في قيام المنظمات المعنية بالنظر على نحو إيجابي في تدابير دعم الشعوب المستعمرة . والرئيس مقتنع بوجود تشجيع هذه الممارسة حتى تحقق الاقاليم أقصى استفادة ممكنة عن طريق المشاركة الفعالة في الأنشطة ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . ولم تيسر الاتصالات الوثيقة زيادة في حجم ونطاق المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة فحسب بل عززت أيضا قدرة الوكالات على الاستجابة بصورة أسرع وبمرونة أكبر للاحتياجات على النحو الذي تحدد به . وبغية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، يتعين على الوكالات والمنظمات اتخاذ المزيد من الخطوات

لتعزيز التدابير القائمة واستكشاف سبل ووسائل إضافية للتنسيق ، بما أنها أساسية لضمان فعالية مشاريع المساعدة والأنشطة الأخرى للوكالات المختلفة .

١٢ - وفيما يتعلق بناميبيا ، يلاحظ رئيس المجلس أولا وقبل كل شيء ، بارتياح عميق الحدث التاريخي المتمثل في حصول ناميبيا على استقلالها ، ويرة تم تهانيه الحارة لحكومة وشعب ناميبيا للإنجازات التي حققتها .

١٣ - وفيما يتعلق بقيام الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بتقديم المساعدة الى ناميبيا ، يلاحظ الرئيس أن جميع مشاريع المساعدة التي كانت جارية قبل ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ قد استكملت أو يجري استكمالها . ويلاحظ كذلك أن المساعدة الإنمائية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تحولت الى مساعدة تقنية لناميبيا في أوائل عام ١٩٨٩ . ولم يعد هناك سوى مشروعين لصالح الاطفال ، وسيستمر هذان المشروعان الى نهاية عام ١٩٩٠ من أجل السماح لسلطات ناميبيا المستقلة باتخاذ ترتيبات لإعادة توطين الاطفال .

١٤ - ويلاحظ الرئيس ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن نحو ١٧٠٠ من الناميبيين استفادوا في ١٩٨٨/١٩٨٩ من فرص التدريب المختلفة التي اتيحت في ٢٣ بلدا مختلفا ، في إطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . ويلاحظ الرئيس مع التقدير بدء سريان صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثماري لناميبيا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بمساهمة أولية قدرها ٦٨٢ ٧٢٢ دولارا لغرض توفير آلية لمنظمات المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف والخاصة من أجل دعم مشاريع المساعدة التقنية والرأسمالية في المجالات ذات الأولوية أثناء الفترة الانتقالية في ناميبيا وبعد الاستقلال مباشرة .

١٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عقب انشاء الصندوق الاستثماري لناميبيا ، التصفية المنسقة للمشاريع التي يستفيد منها الناميبيون بغية إكمال تحويل الارصدة التي لم تستخدم الى موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتاحة لتمويل برنامج المساعدة التقنية في ناميبيا . ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مخصصا قدره ١٠,٦ مليون دولار للمساعدة الطارئة لناميبيا يغطي العاملين القدامين . ويلاحظ الرئيس كذلك أن "علاوة استقلال" تزيد على ٢ مليون دولار سوف تكون متاحة لناميبيا ، وفقا للإجراء المتبع الذي وافق عليه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وبالمثل ، أعدت منظمة الصحة العالمية ميزانية مؤقتة قدرها ٢٦ مليون دولار لتقديم المساعدة لناميبيا لأول ١٨ الى ٢٤ شهرا بعد الاستقلال ، وتوفر

المساعدة اعتمادا لـ ٣٠ متطوعا دوليا ، وتجديد وإصلاح المرافق الصحية ، والتدريب والمعدات . ويذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطبولة (اليونيسيف) قد نظمت أنشطة التحصين والأنشطة الصحية ذات الصلة ، ومكنت المزارعات من استئناف أنشطة إنتاج الأغذية بتوفير البذور والادوات ، وانضمت الى فريق يساعد على تطوير المنهج التعليمي ، تشترك في رعايته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وحكومة السويد ووفرت إمدادات المواد المدرسية .

١٦ - وكذلك أوفدت منظمة العمل الدولية بعثة استشارية الى ناميبيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتقييم الإطار وتحديد مجالات الاولوية لبرنامج شامل لمنظمة العمل الدولية للتعاون التقني لمساعدة ناميبيا المستقلة . وأوفدت كذلك مستشارا للتعليم العمالي لتقييم في ويندهوك ، اعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ليعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين واتحاداته الفرعية بغية تحديد احتياجاتها التعليمية القصيرة الاجل والطويلة الاجل على حد سواء بالإضافة الى مشروع مقترح تفصيلي للمساعدة الطويلة الاجل . ويلاحظ كذلك أن صندوق النقد الدولي أوفد في نيسان/ابريل - ايار/مايو ١٩٨٩ بعثة للمساعدة التقنية الى ويندهوك لتساعد في الإعداد لإنشاء مصرف مركزي وإمداء المشورة بشأن المسائل ذات الصلة . ويقوم الصندوق حاليا بإعداد برنامج شامل للمساعدة التقنية يرمي الى تعزيز قدرة ناميبيا على الادارة الاقتصادية بالإضافة الى تدريب القوى العاملة .

١٧ - ويلاحظ رئيس المجامع مع التقدير العميق اختتام عملية إعادة توطين الناميبيين السابقة للاستقلال ، والتي اضطلعت بها بنجاح مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي استلزمت عودة ما مجموعه ٤٢ ٢٨٧ من اللاجئين الناميبيين جاء ٢٥ ٥٥٣ منهم من أنغولا و ٢ ٨٤١ من زامبيا و ٣ ٩٩٣ من ٤٠ بلدا آخر .

١٨ - وفيما يتعلق بزيادة المساعدة لجمهورية ناميبيا المستقلة حديثا ، يلاحظ الرئيس النداء الذي وجهه رئيس وزرائها الى المجتمع الدولي في اجتماع التشاور للمانحين ، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وفي هذا الصدد ، رحب الرئيس بمؤتمر إعلان التبرعات لناميبيا لمانحي ناميبيا الذي يعقد بمقر الأمم المتحدة في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويأمل صادقا أن تفتتح الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بالإضافة الى المجتمع الدولي ككل ، تلك الفرصة لتستجيب بسخاء لنداء رئيس الوزراء .

١٩ - ورهنا بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين وتمشيا مع ما قد يتخذه المجلس من مقررات ، سيواصل رئيس المجلس إقامة صلة وثيقة مع رئيسي اللجنتين الخاصتين بشأن المسائل التي أثيرت في هذا التقرير .

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٢٠ - أجرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في جنوب افريقيا والاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة .

٢١ - واستعرض الرئيس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء دورتها الرابعة والأربعين . ففي القرار ٢٧/٤٤ ألف ، دعت الجمعية العامة الى تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المكافح وحركات تحريره الوطني والى لاجئي جنوب افريقيا ، لاسيما النساء والاطفال . وفي القرار ٢٧/٤٤ جيم حثت الجمعية العامة ، مجلس الامن على أن ينظر في تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري ما دام هذا النظام مستمرا في تجاهل مطالبة أغلبية سكان جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بالقضاء على الفصل العنصري . وفي القرار ٢٧/٤٤ دال ، حثت الجمعية العامة جميع الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات و/أو تدابير مماثلة لفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا أن تقوم بذلك ريثما يتم فرض جزاءات شاملة وإلزامية في عدد من المجالات وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريرا عن التدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات . وفي القرار ٢٧/٤٤ هاء ، طلبت الجمعية العامة الى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية حفز المصارف وغيرها من المؤسسات المالية على الامتناع عن و/أو تقييد تقديم القروض المصرفية والإئتمانات التجارية والى فرض شروط أشد على التمويل التجاري . وفي القرار ٢٧/٤٤ زاي ، أذنت الجمعية العامة للجنة الخاصة ، بوصفها مركز تنسيق للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، بالاستمرار في مراقبة الحالة في جنوب افريقيا عن كثب وبمواصلة تعبئة العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وفي القرار ٢٧/٤٤ حاء ، حثت الجمعية العامة مجالس الامن على فرض حظر إلزامي على النفط والمنتجات النفطية بالإضافة الى توريد المعدات والتكنولوجيا وطلبت أيضا من جميع الدول المعنية اتخاذ تدابير فعالة بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد النفط والمنتجات النفطية لجنوب افريقيا . وفي القرار ٢٧/٤٤ طاء ، حثت الجمعية العامة مجلس الامن على النظر في

اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة لجنوب افريقيا . وفي القرار ٢٧/٤٤ كاف ، دعت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، الى اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري عن طريق مطالبة سلطات جنوب افريقيا بالإفراج عن سائر السجناء السياسيين ، وبرفع حالة الطوارئ فوراً وبإلغاء القوانين التمييزية وببدء حوار سياسي مع الزعماء الديمقراطيةين لأغلبية سكان جنوب افريقيا بغية إقامة حكومة تمثيلية .

٢٢ - واستعرض رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس عناصر الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي^(١) ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء أثناء دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد حدد الإعلان ، الذي دعا الى إقامة مجتمع لا عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات جدية ، المبادئ الاساسية التي ستكون مهمة لنظام دستوري جديد يحدده شعب جنوب افريقيا ، وعملية التفاوض التي تؤدي الى الاهداف المرغوبة ، والخطوات التي ينبغي أن تتخذها حكومة جنوب افريقيا لخلق المناخ اللازم لتلك المفاوضات بالإضافة الى مسؤولية المجتمع الدولي في دعم هذه العملية وهذا الهدف . وفي هذا السياق تعهدت جميع الدول الاعضاء ، في جملة أمور ، بأنها سوف تستخدم تدابير متضافرة وفعالة . بما في ذلك التقيد الكامل من قبل جميع البلدان بالحظر الالزامي للأسلحة ، الذي يرمي الى استخدام الضغط لتأمين نهاية سريعة للفصل العنصري ، وانها لن تخفف التدابير القائمة الرامية الى تشجيع نظام جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ اهداف هذا الاعلان في الاعتبار .

٢٣ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الاجراءات التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا حتى الآن تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح . ولكن ينبغي أن تذهب خطوات أخرى ، في جملتها الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء جميع القوانين الأمنية الرامية الى تقييد الأنشطة السياسية في جنوب افريقيا بغية خلق المناخ اللازم الذي يفضي الى اجراء المفاوضات .

٢٤ - ونظرا لما تقدم الذي أحرز في مسألة استقلال ناميبيا ولعدد من التطورات الهامة في جنوب افريقيا ، ناقش رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس الاستراتيجيات التطلعية التي سوف تتبع في حالة حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها وإزالة نظام الفصل العنصري إزالة كاملة . وينبغي أن يكون المجتمع الدولي قادرا على الاستجابة المناسبة لعهد

ما بعد الفصل العنصري وأن يقدم المساعدة لحركات التحرير ، بما في ذلك التعويض المحتمل للأغلبية السوداء . بيد أن الرئيس شدد على ضرورة عدم تخفيف الجزاءات في الوقت الحاضر ، وإن التدابير التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا حتى الآن أبعد من أن تكون كافية لإعادة النظر في الجزاءات الحالية .

حاشية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية السادسة عشرة ، الملاحق رقم ١ (A/S-16/4) ، المرفق .
